

المالية: استمرار تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية للشركات بالبورصة حتى مايو 2017

الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

قال نائب وزير المالية للسياسات الضريبية عمرو المنير إن تأجيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية للشركات المسجلة في البورصة سيتواصل حتى تاريخ انتهاء العمل بالقانون في 17 مايو 2017.

وأضاف نائب وزير المالية - في بيان يوم الأربعاء - أن الوزارة لا علاقة لها بأي شائعات في هذا الشأن يتعمد البعض اختلاقها وتداولها من حين لآخر لتحقيق مكاسب شخصية وقتية على حساب المصلحة العامة، وأن أي قرارات يتم اتخاذها أو مشروعات قوانين يتم إعدادها يتم الإعلان عنها بصورة واضحة وجلية، وكذلك عرضها على الجهات المعنية وأخذ ملاحظاتها في الاعتبار مع الحرص على تحقيق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق المواطن.

وقال إن نشر أي شائعة في مجال السياسات المالية والضريبية يؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها الدولة لاستعادة ثقة المجتمع بصفة عامة والمستثمرين والمؤسسات المحلية والدولية بصفة خاصة وأن الدور التنويري للإعلام يجعلنا نؤكد على أهمية تحري الدقة في نشر أي خبر مع تدقيق تفاصيله خاصة وأن وزارة المالية تفتح جسور التواصل المستمر مع كافة الأطراف بما فيها وسائل الإعلام.

وأكد المنير أن استقرار السياسات الضريبية واحترام القوانين أحد أهم أهداف الوزارة في المرحلة الحالية، لأن استقرار هذه السياسات يعد من عوامل جذب الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة فرص التشغيل.

الرأي

* إن التحرك السريع من وزارة المالية للرد على الشائعات يؤدي بالفعل إلى حدوث استقرار في الرؤية المستقبلية للسياسات الضريبية، كما أن سرعة الرد على الشائعات التي تتعلق بسوق المال المصري تؤدي في النهاية إلى تدعيم دور البورصة المصرية كأداة تمويلية تساهم في تدعيم تمويل التنمية في مصر.

* من الضروري لأي جهة حكومية تعزز إصدار تشريع أو قرار يختص بجوهر التعاملات والتداولات التي تتم بداخل سوق المال القيام بعقد جلسات نقاش وتبادل الآراء مع جميع جمعيات الأوراق المالية والاستثمار المختصة بتوضيح وجهة نظر العاملين بسوق المال من أي قرار جديد، مع ضرورة أن تكون توصيات الجمعيات إلزامية لدى صانع القرار في الأخذ بها بعيدا عن حلقات تبادل الآراء مع قياس الأثر الاقتصادي لأي قرار قد يكون مؤثرا على حركة التعاملات، خاصة وأن البورصة المصرية تعد أحد مصادر جذب الاستثمارات غير المباشرة في مصر، لهذا فيجب أن تخضع أي قرارات إلى دراسة جدوى اقتصادية لتوضيح تأثيرات القرار على المديين القصير والمتوسط.

* إن إعادة تنشيط وتحفيز البورصة المصرية يحتاج إلى جهد كبير من كافة الأطراف السياسية والاقتصادية، بدءا بالسعي لتحقيق الاستقرار والأمن، مروراً بالرسائل التطمينية للمستثمرين في الداخل والخارج، وصولاً إلى إعادة هيكلة النظم والقوانين التي بها بعض القصور وتحتاج إلى عملية تطوير في عدد من جوانبها، كما أنه يجب وضع خطة لإعادة هيكلة السوق وزيادة العمق المؤسسي لاجتذاب الاستثمارات التي تستهدف الأجل أطول.

* إن البورصة المصرية في أمس الحاجة لتنوع المنتجات والأوراق المالية الجديدة لدعم قدرتها على زيادة درجة الاستقرار بها. لهذا فتوجه الدولة حتى الآن لطرح بعض الحصص خلال النصف الثاني من العام الجاري يعد مميذا لدعم استراتيجية تحويل البورصة المصرية لمنصة تمويل للاقتصاد المصري في ذلك التوقيت الذي يعد مناسباً لبدء طرح شركات جديدة. فهناك أهمية لاختيار التوقيت المناسب لبدء تنفيذ تلك الطروحات عقب استقرار أوضاع البورصة الداخلية لضمان تحقيق أكبر نجاح منها، وهو ما سيكون بطبيعة الحال بمثابة رسالة طمأنة للمستثمرين والمؤسسات الخارجية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراستات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.